

(ملحق رقم 2) خطة تشاور واتصال

لقد وضعت البحرين إبان إعداد التقرير هدف إنجازَه بشكل متوازن وشفاف بحيث يشترك في أعداده جميع أطراف المجتمع المختلفة ويضم مرئيات ووجهات نظر الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات الحقوقية والعامّة كذلك. ولذلك لم تعتمد منهجية العمل في هذا التقرير على الطريقة التقليدية في جمع المعلومات من خلال المراسلات الكتابية بل تم تطبيق آلية أخرى مختلفة في الطريقة والمضمون. تم اتخاذ ما يلي في عملية التشاور والاتصال.

1. تكوين فريق عمل برئاسة وزير الدولة للشؤون الخارجية.
2. عرض آلية الاستعراض الدوري الشامل على أصحاب المصلحة ذوي الصلة في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والمؤسسات الوطنية في مجال حقوق الإنسان وغير الحكومية والشخصيات الدينية والحقوقية والمؤسسات الإعلامية، إضافة إلى الجمعيات المعنية بالدفاع وتعزيز حقوق العمالة الأجنبية في المملكة لإشراكهم في إعداد التقرير الوطني من خلال التشاور واخذ مرئياتهم.
3. قيام الفريق العامل بتحليل المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان من الجهات المذكورة في البند الثاني.
4. قيام الفريق العامل بمراجعة تقارير البحرين ذات الصلة بحقوق الإنسان التي سبق وان قدمت إلى الأمم المتحدة، ومراجعة التوصيات الصادرة من لجان الأمم المتحدة المعنية بتطبيق الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والتي أصبحت مملكة البحرين طرفاً فيها.
5. استعانة الفريق العامل بخبير من الأمم المتحدة بقصد بناء قدرات الفريق وتطوير مهاراته النظرية والعملية اللازمة لإعداد التقرير الوطني.
6. قيام الفريق العامل بأنشطة عملية من خلال زيارات ميدانية للاتصال بالجهات الأهلية والمدنية وغيرها ذات الصلة بحقوق الإنسان، وذلك لرصد وتوثيق وتحليل أوضاع حقوق الإنسان على ارض الواقع.
7. تنظيم ورش عمل للجهات ذات المصلحة كافة لغرض إتاحة الفرص للجميع لإبداء مرئياتهم وملاحظاتهم في أوضاع حقوق الإنسان على ارض الواقع ومناقشة القضايا والمواضيع ذات الصلة والمشاركة العملية في إعداد التقرير الوطني لمملكة البحرين.
8. قيام وزارة الخارجية بتأسيس موقع الكتروني على شبكة الانترنت يختص بموضوع الاستعراض الدوري الشامل وما يتعلق به في إعداد التقرير الوطني بغرض إتاحة الفرصة للعامّة لإبداء أي ملاحظات أو مرئيات تتعلق بحقوق الإنسان في مملكة البحرين على العنوان التالي www.mofa.gov.bh/mofa/en/upr.htm - www.mofa.gov.bh/mofa/ar/upr.htm
9. قيام وزارة الخارجية بتركيب خط هاتف ساخن يعمل على مدى 24 ساعة بغرض الرد على أي استفسارات أو ملاحظات، واستلام مرئيات متعلقة بالتقرير الوطني والرقم هو +97317225666
10. قيام وزارة الخارجية بتدشين التقرير الوطني الشامل قبل عرضة أمام مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وذلك باحتفالية خاصة يشارك فيه كافة الفعاليات والجهات ذات المصلحة.
11. قيام وزارة الخارجية بتحديد مواقع معينة متاحة للعامّة وبالتعاون مع وزارة الإعلام بغرض بث جلسة حوار مناقشة تقرير مملكة البحرين أمام مجلس حقوق الإنسان بجنييف مباشرة، عن طريق شبكة الانترنت.
12. سوف تقوم وزارة الخارجية بإطلاع أصحاب المصلحة في مملكة البحرين على نتائج وتوصيات مجلس حقوق الإنسان الدولي لاحقاً.